

شركة المعمر لأنظمة المعلومات
اجتماع الجمعية العامة العادية
مدينة الرياض 
08 يونيو 2023م 
20:30 مساءً 

جدول الأعمال:

1. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 ومناقشته. (مرفق)
2. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 م بعد مناقشته. (مرفق)
3. الاطلاع على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 م ومناقشتها. (مرفق)
4. التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوية من العام المالي 2023 م والربع الأول من العام المالي 2024 م وتحديد أتعابه. (مرفق)
5. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31 م.
6. التصويت على صرف مبلغ 1,090,000 ريال مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2022/12/31 م.
7. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2023 م.
8. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة أسري السعودية المحدودة والتي لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم خالد عبد الله المعمر (عضو غير تنفيذي) وإبراهيم عبد الله المعمر (عضو غير تنفيذي) مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن (خدمات الترخيص والدعم) علماً بأن قيمة التعاملات في العام 2022 م، بلغت 3,134,554.64 ريال. مع العلم ان هذه التعاملات تتم بناء على أسس تجارية دون شروط تفضيلية (مرفق)
9. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة الخرائط الإلكترونية التجارية والتي لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم خالد عبد الله المعمر (عضو غير تنفيذي) وإبراهيم عبد الله المعمر (عضو غير تنفيذي) مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن (تراخيص برامج نظم المعلومات الجغرافية) علماً بأن قيمة التعاملات في العام 2022 م، بلغت 756,178.46 ريال. مع العلم ان هذه التعاملات تتم بناء على أسس تجارية دون شروط تفضيلية (مرفق)
10. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين الشركة وشركة إعمار لتقنية المعلومات والتي لعضو مجلس الإدارة عبد الله محمد المعمر (المستقبل) مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن (مبيعات معدات شبكات) علماً بأن قيمة التعاملات في العام 2022 م، بلغت 4,604,056.69 ريال. مع العلم ان هذه التعاملات تتم بناء على أسس تجارية دون شروط تفضيلية (مرفق)
11. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ خالد عبد الله المعمر في عمل منافس لأعمال الشركة. (مرفق)
12. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ إبراهيم عبد الله المعمر في عمل منافس لأعمال الشركة. (مرفق)
13. التصويت على اشتراك عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبد الله محمد المعمر في عمل منافس لأعمال الشركة. (مرفق)
14. التصويت على سياسة المسؤولية الاجتماعية للأعوام 2023 م، 2024 م و2025 م.



15. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.



تقرير لجنة المرجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2022 م

**"AUDIT COMMITTEE" REPORT
FOR THE GENERAL ASSEMBLY
FOR THE YEAR 2022**

تقرير لجنة المراجعة للعام المالي 2022 م

تم إعداد تقرير لجنة المراجعة تنفيذياً للتعليمات و الأنظمة الصادرة من هيئة السوق المالية المتعلقة بحوكمة الشركات المساهمة مع مراعاة المادة الأولى بعد المائة من نظام الشركات والمادة الرابعة والخمسين لائحة حوكمة الشركات و الفقرة (أ) من المادة (91) من لائحة حوكمة الشركات والتي تنص على أنه يجب أن يشتمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية، على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة. و كذلك انفاذا للمادة 104 من نظام الشركات التي تنص على أن على لجنة المراجعة إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعمما قامت به من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها

تكوين لجنة المراجعة:

تشكلت لجنة المراجعة (الدورة الثانية) بتاريخ 2022/07/18 م حتى 2025/07/17 م بانتخاب أعضائها من قبل الجمعية العامة العادية المنعقدة في 2022/06/30 م على النحو التالي:

- | | |
|--|---|
| 1. سعادة الأستاذ صالح بن عبدالله الدباسي | (رئيس لجنة المراجعة / عضو مستقل من خارج المجلس) |
| 2. سعادة المهندس فايز عبدالله الأسمرى | (عضو لجنة المراجعة / عضو مستقل من خارج المجلس) |
| 3. سعادة الأستاذ إبراهيم عبدالله المعمر | (عضو لجنة المراجعة / عضو غير تنفيذي) |
| 4. سعادة الأستاذ عبدالكريم النافع | (عضو لجنة المراجعة / عضو مستقل من المجلس) |

اجتماعات اللجنة:

فيما يتعلق بالعام المالي 2022 م اجتمعت اللجنة سبع مرات وفق التواريخ التالية وتجدر الإشارة أن لجنة المراجعة قد عقدت اجتماعاتها عن بعد طبقاً لما استوجبت التعليمات الرسمية لمكافحة جائحة كورونا:

1. الاجتماع الأول عُقد بتاريخ 31 مارس 2022 م
2. الاجتماع الثاني عُقد بتاريخ 10 ابريل 2022 م
3. الاجتماع الثالث عُقد بتاريخ 23 مايو 2022 م
4. الاجتماع الرابع عُقد بتاريخ 24 أغسطس 2022 م
5. الاجتماع الخامس عُقد بتاريخ 6 نوفمبر 2022 م
6. الاجتماع السادس عُقد بتاريخ 20 نوفمبر 2022 م
7. الاجتماع السابع عُقد بتاريخ 30 أكتوبر 2022 م

اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

I. التقارير المالية:

- (1) دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- (2) إبداء الرأي الفني بناءً على طلب مجلس الإدارة فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- (3) دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- (4) البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهام أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- (5) التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- (6) دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

II. المراجعة الداخلية:

- (1) دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- (2) دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- (3) الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة إن وجدت؛ للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها، وإذا لم يكن للشركة مراجع داخلي، فعلى اللجنة تقديم توصيتها إلى المجلس بشأن مدى الحاجة إلى تعيين.
- (4) التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآت.

III. مراجع الحسابات:

- (1) التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أنعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- (2) التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدلته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- (3) مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعمالها، والتحقق من عدم تقديم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنيتها حيال ذلك.
- (4) الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
- (5) دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظات على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

IV. ضمان الالتزام:

- (1) مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- (2) التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- (3) مراجعة العقود والتعاملات المقترحة أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرنيتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- (4) رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

تقرير لجنة المراجعة: حول مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر مقدمة:

قامت لجنة المراجعة خلال عام 2022 م بالاطلاع على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والتحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية. كما قامت اللجنة بالاطلاع على نتائج تقارير الجهات الرقابية والمراجعة الداخلية والتأكد من متابعة تنفيذ الإجراءات اللازمة والتصحيحية للملاحظات الواردة فيها، والاطلاع والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة والتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها. والعمل بأخلاقيات المهنة المعمول بها كما تم التحقق من استقلالية مراجع الحسابات والتزامهم بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها، ومدى فعالية أعمال المراجعة التي قام بها، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق المراجعة ودراسة خطة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها

رأي اللجنة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

إن لجنة المراجعة ووفقاً لنطاق عملها، وبناء على المعلومات المقدمة لها من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والمخاطر ومراجع الحسابات والجهات الرقابية المختلفة قد توصلت إلى أن عمليات المراجعة لم تظهر أي ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر وأن تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية تم إعدادها حسب المتطلبات النظامية

رئيس لجنة المراجعة

صالح بن عبدالله الدباسي

سكرتير لجنة المراجعة

سارة محمد العنبي

ختم رسمي



**MIS's Audit Committee Report
for the fiscal year 2022 AD**



Report of the Audit Committee for the fiscal year 2022 AD

The report of the audit committee has been prepared in implementation of the instructions and regulations issued by the Capital Market Authority related to the governance of joint-stock companies, paragraph (a) of Article (91) of the Corporate Governance Regulations, which states that the report of the audit committee must include details of its performance of its functions and functions stipulated in the system The companies and their implementing regulations, provided that it includes their recommendations and opinion on the adequacy of the company's internal and financial control and risk management systems. As well as in the implementation of Article 401 of the Companies Law, which stipulates that the Audit Committee must prepare a report on its opinion regarding the adequacy of the internal control system in the company and the activities it has performed within its jurisdiction.

Composition of the audit committee:

The Audit Committee was formed 07/18/2022 until 07/17/2025 AD with the election of its members by the Ordinary General Assembly held on 30/06/2022 AD as follows:

1. Mr. Saleh bin Abdullah Al-Dabbasi (Chairman of the Audit Committee / independent member from outside the Board)
2. Mr. M. Fayez Abdullah Al-Asmari (Member of the Audit Committee / Independent Member from outside the Board)
3. Mr. Ibrahim Abdullah Al-Muammar (Member of the Audit Committee / Non-Executive Member)
4. Mr. Abdulkarim Al Nafie (Member of the Audit Committee / Independent Member of the Board)

Committee meetings:

About the fiscal year 2021 AD, the committee met seventh times according to the following dates:

- The first meeting was held on March 31, 2022
- The second meeting was held on April 10, 2022
- The third meeting was held on May 23, 2022
- The fourth meeting was held on August 24, 2022
- The fifth meeting was held on November 6, 2022
- The Sixth meeting was held on November 20, 2022
- The Seventh meeting was held on November 30, 2022

It should be noted that the review committee has held all its meetings remotely in accordance with the requirements of official instructions to combat the Corona pandemic.



Tasks and specializations undertaken by the committee:

I. Financial Reports

- 1) Review the results of the reports of the regulatory authorities and verify that the company has taken the necessary actions in this regard.
- 2) Verifying the company's compliance with the relevant laws, regulations, policies, and instructions through the reports of the supervisory authorities and the reports of the company to which the internal audit and auditor have been assigned and verifying that the company has taken the necessary measures regarding them.
- 3) Recommending to the Board of Directors to appoint the auditor, determine his fees, evaluate his performance, verify the extent of his independence, review his work plan, and discuss with him to verify that he is enabled to perform his work and that information is not withheld from him.
- 4) Recommending to the Board of Directors what actions it deems necessary to take in matters falling within its competence.
- 5) Studying and expressing an opinion on the financial statements and statements of the company before submitting them to the Board of Directors, to ensure their integrity, fairness, and transparency.
- 6) Discussing issues raised by the company's financial director.

II. Internal audit:

- 1) Study the accounting estimates in the fundamental issues mentioned in the financial reports.
- 2) Studying and reviewing the effectiveness of the internal and financial control and risk management systems in the company through: Study the important changes in these systems, if any, discuss the reports and recommendations of the internal audit department and the management responses, and follow up on the actions taken regarding the recommendations.
- 3) Study and discuss auditor's reports and recommendations and management responses on matters related to internal and financial control and risk management
- 4) Discuss the important changes in the company's business and work environment and their impact on the internal control and risk management systems.

III. Auditor:

Study the accounting policies used in the company by studying the important changes and requirements of new amendments to the international financial reporting standards adopted in the Kingdom of Saudi Arabia and expressing opinions and recommendations to the Board of Directors regarding them.



The opinion of the committee on the adequacy of the internal and financial control and risk management system:
introduction:

During the year 2022 AD, the Audit Committee reviewed the company's business and verified the integrity and integrity of the reports, financial statements, internal control, and risk management systems, and verified accounting estimates in the fundamental matters contained in the financial reports. The Committee also reviewed the results of the reports of the regulatory authorities and the internal audit and ensured the follow-up of the implementation of the necessary and corrective measures for the observations contained therein. Inspect and supervise the performance and activities of the internal auditor and the internal audit department in the company and verify the availability of the necessary resources and their effectiveness in performing the tasks and tasks entrusted to them. Fully complied with applicable professional ethics, and the independence of the auditor has been verified.

And their commitment to generally accepted accounting standards, and the extent of the effectiveness of the audit work that he carried out, and to verify that he did not submit technical or administrative work outside the scope of the audit, and to study the plan of the auditor's report and his observations on the financial statements and follow up on what was taken in their regard.

The Audit Committee's opinion on the adequacy of the internal and financial control systems and risk management:

The Audit Committee, according to the scope of its work, and based on the information provided to it by the company's management, the internal auditor, the risk auditor, the auditor, and the various regulatory authorities, has concluded that the audits did not show any fundamental weakness in the system of internal and financial control and risk management, and that the report of the Board of Directors and the financial statements were prepared according to Regular requirements.

Chairman of the Audit Committee

Saleh bin Abdullah al-Dabbasi

Secretary of the Audit Committee

Sara Mohammed Al Otaibi

Official Stamp.



تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 م ومناقشته

https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/1361_0_2023-03-31_23-08-37_Ar.pdf



تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في

2022/12/31م





KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات تلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (بتبع)

أمر المراجعة الرئيسي: إثبات الإيرادات	
راجع إيضاح ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>تتضمن عقود المجموعة مع العملاء عقوداً مع العديد من المنتجات والخدمات. بلغت إيرادات المجموعة، والتي تتضمن الإيرادات من بيع الأجهزة وترخيص منتجات البرامج والصيانة والاستشارات والقيمة المضافة والخدمات الأخرى، ٧٨٩,٦ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م (٢٠٢١م: ٦٣٨,٨ مليون ريال سعودي).</p> <p>وفقاً للمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، تحدد الإدارة عقود العملاء المتعلقة بالخدمات المقدمة، كما تحدد لكل نوع من العقود المحددة التزامات أداء قائمة بموجب العقد وكذلك سعر المعاملة الذي يمثل الإيرادات المتوقع تحقيقها بموجب العقد. وبعد ذلك، يتم توزيع الإيرادات على التزامات الأداء بموجب العقد باستخدام الأسعار المستقلة بعد الأخذ في الاعتبار المبيعات المستقلة والبيانات القابلة للملاحظة والبيانات المتعلقة بالسوق عند توفرها.</p> <p>يتم إثبات الإيرادات إما عند نقطة من الزمن أو على مدى زمني بناءً على التقييم الذي يتم إجراؤه في كل حالة مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.</p> <p>نظراً لتنوع الترتيبات التعاقدية المعقدة مع العملاء والموردين، ومخاطر تجاوز الإدارة والمشاركة في أحكام الإدارة في بعض العقود فيما يتعلق (١) بتحديد التزامات الأداء التي يمكن تمييزها بذاتها، (٢) تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل كأصيل أو وكيل و (٣) تحديد سعر المعاملة (٤) تحديد القياس الملازم وتوقيت إثبات العناصر المختلفة من الإيرادات، تم اعتبار إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيسي.</p>	<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بإثبات الإيرادات؛ التحقق من سياسة إثبات الإيرادات المطبقة من قبل المجموعة للتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥؛ <p>فيما يتعلق بالضوابط التي تستخدمها الإدارة لتحديد المستوى المناسب من الإيرادات التي سيتم إثباتها، فقد قمنا، على أساس العينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> بتقييم التزامات الأداء المحددة للتأكد من مدى توافقها مع الشروط والأحكام في العقد الأساسي. بمطابقة سعر المعاملة مع العقد الأساسي المبرم مع العميل. تقييم ما إذا كان ينبغي تطبيق المعالجة كأصيل (الإجمالية) أو كوكيل (الصافية) ومقارنتها باستنتاج الإدارة لتحديد ما إذا كان ذلك ملائماً وفقاً للضوابط الواردة في المعيار. تقييم ما إذا كان سعر المعاملة الموزع على التزامات الأداء المحدد يتماشى مع المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. تقييم أن توقيت إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن على مدى زمني يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. الحصول على الجدول المعد من قبل الإدارة والذي يبين بالتفصيل أثر التقييم على الإيرادات وتقييم مدى اكتمال الجدول مقابل الإيرادات المسجلة ودقته على أساس العينة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (بتبع)

أمر المراجعة الرئيسي: الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود	
راجع ايضاحي ٩ و ١٠ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية للمجموعة ٥٢٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٤١٢ مليون ريال سعودي) ومخصصات الانخفاض في القيمة قدرها ٢٨,٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٢٨,٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي رصيد موجودات العقود للمجموعة ٦٦٣ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٥٨١ مليون ريال سعودي) ومخصصات الانخفاض في القيمة قدرها ١٣,١ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٣,٢ مليون ريال سعودي).</p> <p>تحدد المجموعة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود بموجب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على خبرة الخسائر التاريخية المعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية. أخذت المجموعة في الاعتبار الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية المتوقعة المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم المجموعة. كما أخذت في الاعتبار تصنيف مخاطر الائتمان والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للمنشآت الحكومية والمنشآت التي تسيطر عليها الحكومة.</p> <p>لقد حددنا مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كأمر مراجعة رئيسي بسبب الحكم الهام المتضمن في احتساب المخصصات الائتمانية المتوقعة. وهذا يتطلب قيام المراجع باستخدام درجة عالية من الحكم وبذل المزيد من الجهود عند القيام بإجراءات المراجعة لتقييم مدى معقولية تقدير الإدارة المخصصات الائتمانية المتوقعة.</p>	<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على فهم للأساس الذي اعتمدت عليه الإدارة في تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود؛ قمنا بإجراءات اشتملت على (١) ومنهجية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية، (٢) احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، و (٣) التحقق من مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في تقدير احتمالية التعثر في السداد، قمنا بتقييم إدخال الافتراضات المطبقة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة واختبرنا مدى الدقة الحسابية واحتساب المخصصات باستخدام نفس بيانات المدخلات المستخدمة من قبل المجموعة. قمنا بتقييم التسوية النوعية، بما في ذلك تقييم أساس التسويات ومدى معقولية الافتراضات الهامة. إشراك المتخصصين لدينا بفحص المنهجية المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التعثر في السداد والخسارة اللاحقة عند التعثر في السداد. كما أجرينا تقييم مدى معقولية العوامل التي تنتم بالنظر التطلعية للمستقبل التي تستخدمها المجموعة من خلال دعم المعلومات المتاحة للجمهور. تقييم أي مخصصات محددة مدرجة من قبل الإدارة على الأرصدة القائمة طويلة الأجل والأساس المنطقي لأي أرصدة غير مكون لها مخصص تقييم المتحصلات المستلمة بعد نهاية السنة كجزء من تقييم مدى إمكانية الاسترداد. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرقة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة المجموعة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

– تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

– الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمجموعة.

– تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

– استنتج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

– تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

– الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة").

كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية المطبقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩

الرياض في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ م
الموافق: ٨ شعبان ١٤٤٤ هـ



القوائم المالية عن للعام المالي المنتهي 31 - 12 - 2022م

https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/1361_0_2023-03-01_09-41-43_Ar.pdf



شركة المعمر لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
مع
تقرير مراجع الحسابات المستقل

شركة المعمر لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

<u>الصفحات</u>	<u>الفهرس</u>
٥-١	تقرير مراجع الحسابات المستقل
٦	قائمة المركز المالي الموحدة
٧	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة
٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
٩	قائمة التدفقات النقدية الموحدة
١٠ - ٥٣	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة



KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات تلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (بتبع)

أمر المراجعة الرئيسي: إثبات الإيرادات	
راجع إيضاح ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>تتضمن عقود المجموعة مع العملاء عقوداً مع العديد من المنتجات والخدمات. بلغت إيرادات المجموعة، والتي تتضمن الإيرادات من بيع الأجهزة وترخيص منتجات البرامج والصيانة والاستشارات والقيمة المضافة والخدمات الأخرى، ٧٨٩,٦ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م (٢٠٢١م: ٦٣٨,٨ مليون ريال سعودي).</p> <p>وفقاً للمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، تحدد الإدارة عقود العملاء المتعلقة بالخدمات المقدمة، كما تحدد لكل نوع من العقود المحددة التزامات أداء قائمة بموجب العقد وكذلك سعر المعاملة الذي يمثل الإيرادات المتوقع تحقيقها بموجب العقد. وبعد ذلك، يتم توزيع الإيرادات على التزامات الأداء بموجب العقد باستخدام الأسعار المستقلة بعد الأخذ في الاعتبار المبيعات المستقلة والبيانات القابلة للملاحظة والبيانات المتعلقة بالسوق عند توفرها.</p> <p>يتم إثبات الإيرادات إما عند نقطة من الزمن أو على مدى زمني بناءً على التقييم الذي يتم إجراؤه في كل حالة مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.</p> <p>نظراً لتنوع الترتيبات التعاقدية المعقدة مع العملاء والموردين، ومخاطر تجاوز الإدارة والمشاركة في أحكام الإدارة في بعض العقود فيما يتعلق (١) بتحديد التزامات الأداء التي يمكن تمييزها بذاتها، (٢) تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل كأصيل أو وكيل و (٣) تحديد سعر المعاملة (٤) تحديد القياس الملازم وتوقيت إثبات العناصر المختلفة من الإيرادات، تم اعتبار إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيسي.</p>	<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بإثبات الإيرادات؛ • التحقق من سياسة إثبات الإيرادات المطبقة من قبل المجموعة للتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥؛ <p>فيما يتعلق بالضوابط التي تستخدمها الإدارة لتحديد المستوى المناسب من الإيرادات التي سيتم إثباتها، فقد قمنا، على أساس العينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بتقييم التزامات الأداء المحددة للتأكد من مدى توافقها مع الشروط والأحكام في العقد الأساسي. • بمطابقة سعر المعاملة مع العقد الأساسي المبرم مع العميل. • تقييم ما إذا كان ينبغي تطبيق المعالجة كأصيل (الإجمالية) أو كوكيل (الصافية) ومقارنتها باستنتاج الإدارة لتحديد ما إذا كان ذلك ملائماً وفقاً للضوابط الواردة في المعيار. • تقييم ما إذا كان سعر المعاملة الموزع على التزامات الأداء المحدد يتماشى مع المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. • تقييم أن توقيت إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن على مدى زمني يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. • الحصول على الجدول المعد من قبل الإدارة والذي يبين بالتفصيل أثر التقييم على الإيرادات وتقييم مدى اكتمال الجدول مقابل الإيرادات المسجلة ودقته على أساس العينة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (بتبع)

أمر المراجعة الرئيسي: الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود	
راجع ايضاحي ٩ و ١٠ حول القوائم المالية الموحدة.	
أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية للمجموعة ٥٢٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٤١٢ مليون ريال سعودي) ومخصصات الانخفاض في القيمة قدرها ٢٨,٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٢٨,٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي رصيد موجودات العقود للمجموعة ٦٦٣ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٥٨١ مليون ريال سعودي) ومخصصات الانخفاض في القيمة قدرها ١٣,١ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٣,٢ مليون ريال سعودي).</p> <p>تحدد المجموعة الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود بموجب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على خبرة الخسائر التاريخية المعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية. أخذت المجموعة في الاعتبار الظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية المتوقعة المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم المجموعة. كما أخذت في الاعتبار تصنيف مخاطر الائتمان والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للمنشآت الحكومية والمنشآت التي تسيطر عليها الحكومة.</p> <p>لقد حددنا مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كأمر مراجعة رئيسي بسبب الحكم الهام المتضمن في احتساب المخصصات الائتمانية المتوقعة. وهذا يتطلب قيام المراجع باستخدام درجة عالية من الحكم وبذل المزيد من الجهود عند القيام بإجراءات المراجعة لتقييم مدى معقولية تقدير الإدارة المخصصات الائتمانية المتوقعة.</p>	<p>تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على فهم للأساس الذي اعتمدت عليه الإدارة في تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود؛ قمنا بإجراءات اشتملت على (١) ومنهجية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية المقدرة الحالية والمستقبلية، (٢) احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، و (٣) التحقق من مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في تقدير احتمالية التعثر في السداد، قمنا بتقييم إدخال الافتراضات المطبقة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة واختبرنا مدى الدقة الحسابية واحتساب المخصصات باستخدام نفس بيانات المدخلات المستخدمة من قبل المجموعة. قمنا بتقييم التسوية النوعية، بما في ذلك تقييم أساس التسويات ومدى معقولية الافتراضات الهامة. إشراك المتخصصين لدينا بفحص المنهجية المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التعثر في السداد والخسارة اللاحقة عند التعثر في السداد. كما أجرينا تقييم مدى معقولية العوامل التي تنتم بالنظر التطلعية للمستقبل التي تستخدمها المجموعة من خلال دعم المعلومات المتاحة للجمهور. تقييم أي مخصصات محددة مدرجة من قبل الإدارة على الأرصدة القائمة طويلة الأجل والأساس المنطقي لأي أرصدة غير مكون لها مخصص تقييم المتحصلات المستلمة بعد نهاية السنة كجزء من تقييم مدى إمكانية الاسترداد. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن يُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرقة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة المجموعة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

– تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

– الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمجموعة.

– تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

– استنتج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

– تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

– الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة").

كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية المطبقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩

الرياض في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ م
الموافق: ٨ شعبان ١٤٤٤ هـ

تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية
لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية
للربع الثاني والثالث والسنوية من العام المالي 2023م والربع الأول
من العام المالي 2024م وتحديد أتعابه



توصية لجنة المراجعة بتعيين مراجع خارجي

توصية لجنة المراجعة بشركة المعمر لأنظمة المعلومات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين مراجع حسابات الشركة للربع الثاني و الثالث و السنوي للعام 2023م و الربع الأول من العام 2024م.

ان لجنة المراجعة بشركة المعمر لأنظمة المعلومات و بعد الإطلاع على ضوابط و اعمالها و صلاحياتها المعتمدة من قبل الجمعية العامة للمساهمين قد قامت بدعوة عدد من مكاتب المراجعة لتقديم عروضها لمراجعة و فحص القوائم المالية للشركة للربع الثاني و الثالث و السنوي من العام 2023م و الربع الأول من العام 2024م وقد تلقت اللجنة العروض التالية:

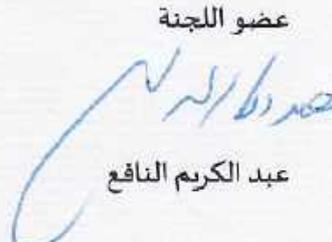
Audit Firm	Quarterly Reviews	Yearly Audit	Total Fees SAR	Comments
Mazars	75,000 SAR	300,000 SAR	600,000 SAR	Review and examine the financial statements for the first, second, third, fourth quarters and annual of 2023 AD and the first quarter of 2024 .AD
Ernst & Young	1,580,000 SAR	1,100,000 SAR	1,580,000 SAR	Review and examine the financial statements for the first, second, third, fourth quarters and annual of 2023 AD and the first quarter of 2024 .AD

و بمراجعة و دراسة العروض المستلمة و تقييم المكاتب المتقدمة من النواحي المالية و الفنية و في ظل الخبرات العالمية لمكتب Ernst & Young وذلك كونها احدي الشركات الكبرى في المملكة و لتناميها مع حجم احتياج و متطلبات الشركة. فان لجنة المراجعة توصي لمجلس الإدارة بالموافقة على اختيار مكتب Ernst & Young للقيام بمراجعة و فحص قوائم الشركة المالية للربع الثاني و الثالث و السنوي من العام 2023م و الربع الاول من العام 2024م. بالرغم من ارتفاع سعرها مقارنة بالعروض الاخرى.

و الله ولي التوفيق،،،

رئيس اللجنة

صالح الدباسي

عضو اللجنة

عبد الكريم النافع

عضو اللجنة

فايز الاسمري

عضو اللجنة

ابراهيم المعمر



الأعمال والعقود التي ستم بين الشركة والاطراف ذات العلاقة





KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة المعمر لأنظمة المعلومات حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات

لقد تم تكليفنا من قبل إدارة شركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت أو ستنفذ من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للتفصيل الوارد أدناه ("الموضوع محل التأكيد") ووفقاً لبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل أنه استناداً إلى العمل الذي قمنا به والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبيّنة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة المعمر لأنظمة المعلومات ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤوليات شركة المعمر لأنظمة المعلومات

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمان التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة المعمر لأنظمة المعلومات حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١ (يتبع)

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات

مسؤولياتنا

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقديرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراء تحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة التي يكون لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) ذات العلاقة؛
- على أساس العينة، الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في التبليغ؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (٣١) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.



تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة المعمر لأنظمة المعلومات حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة حول متطلبات المادة ٧١ (يتبع)

للسادة مساهمي شركة المعمر لأنظمة المعلومات

القييد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. إن حصول أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد عليه (أو أي جزء منه) سيكون على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي التزام تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة عن عملنا، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩

الرياض في ١٤ مايو ٢٠٢٣ م
الموافق: ٢٤ شوال ١٤٤٤ هـ

11 شوال 1444 هـ

01 مايو 2023 م

السادة المحترمون: الجمعية العامة لشركة المعمر لأنظمة المعلومات

الموضوع: إعلان رئيس مجلس الإدارة بشأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حيث يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والاتفاقيات مع الطرف ذي العلاقة ، مع وصف موجز لهذه المعاملات.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، أجرت الشركة معاملات مع أطراف ذات علاقة في سياق الأعمال العادية وتم إدخال هذه المعاملات وفقاً للشروط والأحكام المعتمدة من قبل الإدارة / مجلس الإدارة. تشمل هذه المعاملات المعاملات والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) وتخضع للتصديق من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي ، وفقاً لأحكام المادة 71 من قانون الشركات الصادرة من وزارة التجارة.

بالإشارة إلى ما ورد أعلاه ، أعلن للجمعية العامة أن العقود والاتفاقيات المتعلقة بالمعاملات التالية مع الأطراف ذات الصلة حيث يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:

مقدار المعاملات	طبيعة المعاملات	اسم ووصف الجهة ذات الصلة
3,134,555	مشتريات وخدمات	العقود التجارية التي وقعت بين الشركة وشركة اسري السعودية المحدودة ، حيث يكون للسيد إبراهيم عبدالله المعمر (غير تنفيذي) والسيد خالد عبدالله المعمر (غير تنفيذي) مصلحة مباشرة. قامت الشركة بشراء خدمات الترخيص والدعم وتتم هذه المعاملات على أساس تجاري.
4,604,057	مشتريات وخدمات	العقود التجارية التي تمت بين الشركة والمديرين التنفيذيين لشركة إعمار لتقنية المعلومات، حيث يكون للسيد عبد الله محمد المعمر (غير تنفيذي) مصلحة مباشرة. قامت الشركة بشراء تمديدات الكيبالات والأجهزة الكهربائية لتزويد أجهزة الكمبيوتر والأجهزة وخدمات التشغيل وبيع مستلزمات شبكات ويتم إجراء هذه المعاملات على أساس تجاري.
899,368	إيرادات مبيعات	
756,178	مشتريات	العقود التجارية التي تمت بين الشركة وشركة الخرائط الإلكترونية التجارية ، حيث يكون للسيد إبراهيم عبد الله المعمر (غير تنفيذي) والسيد خالد عبد الله المعمر (غير تنفيذي) مصلحة مباشرة حصلت الشركة على تراخيص برامج نظم المعلومات الجغرافية ويتم إجراء هذه المعاملات على أساس تجاري.

تحياتي،





خالد عبدالله إبراهيم المعمر
رئيس المجلس



اشتراك عدد من أعضاء مجلس الإدارة في عمل منافس لأعمال الشركة



تبلغ رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين حول اشتراك أعضاء مجلس الإدارة في عمل منافس

سلمهم الله

السادة المساهمون في شركة المعمر لأنظمة المعلومات (إم أي إس)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

بناء على ماورد في المادة 72 من نظام الشركات والمادة 46 من لائحة حوكمة الشركات، نود ابلاغكم حول اشتراك عدد من أعضاء مجلس إدارة شركة المعمر لأنظمة المعلومات في عمل منافس، خلال السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 2022م، وتسعى الشركة للحصول على ترخيص السادة المساهمين عليها حسبما ورد في الجداول المرفقة.

والله الموفق،

رئيس مجلس الإدارة



خالد بن عبد الله المعمر

1. الشركات التي يمارس فيها العضو/ خالد عبدالله المعمر نشاط منافس

اسم الشركة	النشاط الرئيسي	الشكل القانوني	صفة العضوية	طبيعة العضوية
شركة أسرى العربية السعودية Esri	تركيب وتشغيل وصيانة أنظمة وشبكات وبرامج وأجهزة الحاسب الآلي والاتصالات	شركة ذات مسئولية محدودة	غير تنفيذي	بصفته الشخصية
شركة الخرائط الإلكترونية للتجارة	استيراد وتصدير وتجارة الجملة والتجزئة في أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الإلكترونية	شركة ذات مسئولية محدودة	غير تنفيذي	بصفته الشخصية

2. الشركات التي يمارس فيها العضو/ إبراهيم عبدالله المعمر نشاط منافس

اسم الشركة	النشاط الرئيسي	الشكل القانوني	صفة العضوية	طبيعة العضوية
شركة أسرى العربية السعودية Esri	تركيب وتشغيل وصيانة أنظمة وشبكات وبرامج وأجهزة الحاسب الآلي والاتصالات	شركة ذات مسئولية محدودة	غير تنفيذي	بصفته الشخصية
شركة الخرائط الإلكترونية للتجارة	استيراد وتصدير وتجارة الجملة والتجزئة في أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الإلكترونية	شركة ذات مسئولية محدودة	غير تنفيذي	بصفته الشخصية

3. الشركات التي يمارس فيها العضو/ عبدالله محمد المعمر نشاط منافس

اسم الشركة	النشاط الرئيسي	الشكل القانوني	صفة العضوية	طبيعة العضوية
ومؤسسة اعمار التنفيذية لتقنية المعلومات	خدمات تنفيذ و تمديد و تركيب شبكات	شركة ذات مسئولية محدودة	غير تنفيذي	بصفته الشخصية

نموذج التوكيل Proxy Form

Dear Esteemed shareholders

The Proxy form is not available, as the Ordinary General Meeting will only be held remotely via modern technology means, Accordingly, the Ordinary General Meeting will be held through modern technology means, and accordingly we invite all shareholders of the company to use website of tadawulaty Service:

<https://www.tadawulaty.com.sa>

Note that registration in Tadawulaty and voting service is available free of charge to all shareholders.

السادة المساهمين الكرام

نموذج التوكيل غير متوفر حيث ستم الاكثفاء بعقد الجمعية العامة العادية عن بعد عبر وسائل التقنية الحديثة، وعليه ندعو جميع مساهمي الشركة الى استخدام التصويت الالكتروني عن بعد، وذلك عبر الموقع الالكتروني الخاص بخدمة تداولتي :

<https://www.tadawulaty.com.sa>

علما بأن التسجيل الخاص بخدمة تداولتي والتصويت متاح مجاناً لجميع المساهمين



Al Moammar Information Systems Co.
"Public Saudi Joint Stock Co."
C.R. 1010063470 Chamber of Commerce 2519
VAT ID: 300055147500003
Head Office and Central Region:
P.O. Box 6330 Riyadh 13315, Kingdom of Saudi Arabia
Riyadh Tel. +966 9200 20261 - Fax +966 11 414 9144
info@mis.com.sa - www.mis.com.sa

شركة المعمر لأنظمة المعلومات
«شركة مساهمة سعودية عامة»
سجل تجاري: 1010063470 رقم العضوية بغرفة التجارة: 2519
رقم ضريبي: 300055147500003
المكتب الرئيس والمنطقة الوسطى:
ص ب: 6330 الرياض 13315، المملكة العربية السعودية
الرياض هاتف: +966 9200 20261 - فاكس: +966 11 414 9144
info@mis.com.sa - www.mis.com.sa